

دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر في مصر

إعداد/ د. عبير محمود مجاهد السيد

أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية التجارة

جامعة الأزهر- فرع البنات

البريد الإلكتروني:

abeer_megahed2001@yahoo.com

مقدمة:

تحظى شبكات الأمان الاجتماعي ((Social Safety Nets (SSNs)) بأهمية كبرى في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، حيث تُساهم في مكافحة الفقر وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وتحسين مستويات معيشة الفئات الأضعف من السكان. وتغطي SSNs نحو ٢,٥ مليار شخص على مستوى العالم، من بينهم نحو ٦٥٠ مليون شخص بما يعادل ٥٦% من الـ ٢٠% الأشد فقراً عالمياً (البنك الدولي، ٢٠١٩). لذلك سعت العديد من الدول النامية مؤخراً لتقوية SSNs لديها تزامناً مع تنفيذ إصلاحات مالية بهدف ضبط أوضاع الموازنات العامة، مثل إصلاح برامج الدعم السلمي التي ثبت عدم جدوى الكثير منها بسبب استئثار ذوي الدخل المرتفع بالجزء الأكبر من مكاسب هذه البرامج وارتفاع أعبائها على الموازنات العامة للدولة. وكذلك اتجهت بعض الدول النامية لتنفيذ برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي، تضمنت إجراءات ذات أثر غير مواتي على الفئات الفقيرة، وتطلب ذلك تقوية دور SSNs لتشمل عدد أكبر من المستفيدين من الفئات المستحقة للدعم الحكومي.

مشكلة الدراسة:

شهدت مصر خلال العقود الماضية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف معالجة مشكلات الاقتصاد المصري. والتي تمثلت في انخفاض معدلات النمو، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض في تدفقات النقد الأجنبي، انخفاض حاد في إيرادات السياحة، علاوة على العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع مخصصات الأجور وارتفاع الدين العام، ونتيجة لذلك اتجهت الحكومة لتقوية SSNs وتوجيه الدعم اللازم للفئات الضعيفة والهشة وإخراجها من دائرة الفقر وتمكينها اقتصادياً، إلا أن البيانات تُشير إلي ارتفاع

¹ - تستخدم الدراسة مصطلح SSNs ليشير إلي شبكات الأمان الاجتماعي

معدلات الفقر بشكل ملحوظ حيث بلغت ٣٢,٥% في عام ٢٠١٨. لذلك تسعى الدراسة الحالية للإجابة علي التساؤلات الآتية:

- ما هو المقصود ب SSNs؟ وما هو دورها لمكافحة مشكلة الفقر؟
- ما هو واقع SSNs في مصر؟ وما هي الملامح الأساسية لمشكلة الفقر وتطورها في مصر؟ وإلي أي مدي نجحت تلك الشبكات في مكافحة مشكلة الفقر في مصر؟ وما هي أهم المعوقات التي تواجهها إن وجدت وكيفية علاجها في ضوء التجارب الدولية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية من ضرورة الوقوف علي واقع SSNs في مصر، ومدى استفادة الطبقات الفقيرة منها في التخفيف من حدة الفقر، خاصةً مع الارتفاع المستمر في معدلاته مؤخراً والتي سجلت ٣٢,٥% في ٢٠١٨. وكذلك التعرف علي المشكلات التي تعوق دورها إن وجدت، ووسائل علاجها في ضوء التجارب الدولية.

فرضية الدراسة:

تؤدي SSNs في مصر دوراً مهماً في مكافحة الفقر، ويمكن لها المساهمة الفعالة لعلاج المشكلة.

منهج الدراسة:

يمكن تحقيق أهداف الدراسة وفروضها من خلال المنهج الوصفي التحليلي، لاستعراض العلاقة بين SSNs ومشكلة الفقر، وعرض واقع هذه الشبكات في مصر خلال الفترة الزمنية المعنية والمعوقات التي تواجهها وتأثير ذلك علي مشكلة الفقر. وأهم الدروس المستفادة من تجربتي اندونيسيا وبنجلاديش لعلاج تلك المعوقات.

وتتكون الدراسة من الأقسام التالية بخلاف المقدمة والخاتمة وهي:

أولاً- العلاقة بين SSNs ومشكلة الفقر.

ثانياً- واقع SSNs في مصر.

ثالثاً- الملامح الأساسية لمشكلة الفقر وتطورها في مصر

رابعاً- تجارب الدول في تطبيق SSNs

خامساً- الدروس المستفادة من تجربتي اندونيسيا وبنجلاديش.

أولاً: العلاقة بين SSNs ومشكلة الفقر:

يستعرض هذا الجزء العلاقة بين SSNs وظاهرة الفقر، وذلك من خلال تعريف SSNs والفقر، والدور الذي يمكن أن تساهم به تلك الشبكات في تخفيف حدة الفقر. ١- مفهوم SSNs: بدأ استخدام مصطلح SSNs من قبل مؤسسات بریتون وودز بداية التسعينات، وذلك في إطار تطبيق برامج التكيف الهيكلي المتعلقة ببرامج الإقراض الخاصة بها، بهدف تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة لتلك البرامج علي المجموعات منخفضة الدخل (Paitoonpong , S., et al.,, 2008). وأهم المفاهيم هي:

أ- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSNs): (World Bank, 2018) هي حزمة متكاملة من تدابير الدعم المؤسسي، ليس فقط للفئات المتأثرة، وإنما أيضاً لتلك غير المستفيدة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، والدعم المالي لإيجاد فرص للاستثمار والتأهيل، والتشغيل وإصدار التشريعات التي تحمي تلك الفئات، وتشجع أفرادها وتساعدهم على الاستفادة من المنافع المتوقعة للإصلاح.

ب- تعريف منظمة العمل الدولية (Gillion, C., et al.,, 2000): عبارة عن منحة تقدمها الحكومة لمكافحة الفقر، وهي بذلك لا تتضمن أنظمة التأمين الاجتماعي الممولة من مساهمات أصحاب العمل والعمال.

ج- تعريف SSNs (Mark R. Rank, 2020): وسيلة توجدتها الحكومة لإيجاد نوع من التكامل بين المحافظات لحماية الفقراء عن طريق تمويل وتنفيذ سياسات واسعة للرعاية الاجتماعية لمواجهة الفقر.

د- تعريف المعهد العربي للتخطيط (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩): تُعد SSNs بمثابة مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية التي توفرها الدولة للمستحقين من فئات المجتمع، بهدف حمايتهم من الفقر، والتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويُعرفها آخرون (الحداد، محرم، إبراهيم، محمد، ٢٠٢٠) بأنها مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الإنسان من العوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من المخاطر الداخلية والخارجية سواء كانت

من صنع الإنسان كالأزمات المالية وسلبيات العوامة، أو الكوارث الطبيعية كالجفاف والأوبئة.

٢- مفهوم الفقر: لا يوجد تعريف محدد للفقر، فقد يختلف مفهومه بين فئات البشر، وأيضا يختلف من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر. حيث أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

أ- تعريف الفقر:

▪ تعريف البنك الدولي: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (World Bank Report, 1990). إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومستوى المعيشة، وعلى المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.

▪ وفي ١٩٧٥ عرف مجلس وزراء المجموعة الأوروبية الفقر بأنه "الأفراد والأسر ذات الموارد المادية والثقافية المحدودة، والتي تُبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدولة التي يعيشون فيها". وفي ١٩٩٤ حدد المجلس الأوروبي الفقراء بأنهم فئة من البشر تخرج من مجالات التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧). وبذلك أدخل الإتحاد البُعد الثقافي والاجتماعي في تعريف الفقر بجانب البعد المادي المتمثل في مستوى الدخل والمعيشة.

▪ مفهوم فقر القدرة: وفي ١٩٩٩ لفت الاقتصادي الهندي Amartya Sen الأنظار إلى مفهوم فقر القدرة في كتابه . Development as Freedom وعبر عن الفقر كمفهوم شامل باعتباره الحرمان من القدرات وليس نقص الدخل فقط. وأن القدرة تتأثر بمجموعة من المتغيرات مثل عمر الشخص، الجنس، موقع العمل (Amartya Sen, 1999).

ب- قياس الفقر: تتعدد مؤشرات القياس ومنها:

▪ مؤشرات قياس مستوى المعيشة: ويمكن قياسها بواسطة دخل الأسرة، الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، مؤشر حجم الدخل الموجه لاستهلاك الغذاء، مؤشر الحاجات الأساسية للأسرة (حصص الفرد من الأسعار أو البروتين) (The policy studies institute, 1992) وتُعتبر تلك المؤشرات فقط عن البعد الاستهلاكي،

علاوة على أنها لم تأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي وحرية التعبير والاختيار.

■ مؤشرات خط الفقر: يعتبر الأسلوب الأوسع استخداماً والمعتمد من البنك الدولي ويصلح لأغراض المقارنات الدولية. ويتضمن خط الفقر المدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر (محمد حسين باقر، ٢٠٠٧). ويُعتبر خط الفقر مؤشر تقريبي للتعرف على الظاهرة، لكنه لا يصلح للتعرف على خصائص الفقر والفقراء وعمق الظاهرة (El Laithy, H., , 2000).

وتعتمد الدراسة في قياس الفقر على مؤشري نسبة السكان تحت خط الفقر المطلق والمُدقع.

٤- دور SSNs في مكافحة ظاهرة الفقر: يمكن أن تساهم SSNs في مكافحة ظاهرة الفقر عن طريق (Devereux, S., 2002):

أ- تقليص معدلات البطالة: من خلال إزالة عوائق نمو النشاطات ذات العمالة المكثفة وإيجاد فرص عمل جديدة. وتعزيز الأعمال الصغيرة بهدف التصدير، دعم المزارع الصغيرة والمشروعات كثيفة العمالة. سن القوانين والتشريعات لحماية العمالة، تطوير النظم الضريبية والمصرفية لتسهيل حصول المشروعات الصغيرة علي مستلزمات الإنتاج والتسهيلات الائتمانية. حيث يساهم ذلك في توفير مستويات معقولة من الدخل والتخفيف من مشكلة الفقر.

ب- مكافحة الفقر الشديد وسوء التغذية: حيث تساهم SSNs في معالجة قضايا نقص وسوء التغذية والجوع بمعناه المباشر المنتشر بين الطبقات الفقيرة والمنعدمة، ويتضمن ذلك إجراءات توفير الغذاء الأساسي وتسهيل الوصول إليه بأسعار معقولة، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض حدة الفقر بشكل مباشر.

ج- الإنفاق العام المحلي: والذي يهدف إلى تخفيف معاناة الطبقات الفقيرة في بعض المناطق الجغرافية أو الطبقات الاجتماعية، وتشمل دعم بعض السلع الاستهلاكية كالوقود والخبز، أو الخدمات مثل والصحة والتعليم.

د- حماية الأسرة والطفولة: حيث تسعى SSNs لزيادة فرص عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للأطفال، وذلك من خلال إجراءات دعم الهيئات الحكومية والأهلية في تخفيف معاناة المرأة وتوفير الرعاية

الصحية الأولية والتعليم الأساسي للأطفال قبل دخولهم سن العمل، إضافة إلى محو الأمية وتنظيم الأسرة.

ثانياً: ملامح SSNs في مصر:

بدأت تجربة مصر مع برامج الحماية الاجتماعية، والتي تمثلت في برامج الدعم السلعي عام ١٩٤١، على عكس التصور السائد الذي يربطه بثورة يوليو ١٩٥٢، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية بسبب الحرب العالمية الثانية. فاستوردت الحكومة كميات كبيرة من الدقيق والقمح من استراليا، وقامت ببيعها في منافذ حكومية بأسعار مخفضة. ثم توسعت في البرنامج الذي شمل جميع المواطنين، ليشمل السكر والكبروسين والزيت والشاي باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهرياً، وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة، والذي استمر تطبيقه حتى عام ٢٠١٤ (بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٧). وشهدت مصر تعديلات ملحوظة في برامج الحماية الاجتماعية مرتين الأولى تزامناً مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) في بداية التسعينات، والثانية مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٤. لذلك يستعرض هذا الجزء أهم ملامح SSNs التي طبقتها الحكومات المصرية المتعاقبة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات حتى الآن، لمحاولة التوصل إلى أي مدي نجحت هذه الشبكات في تخفيف مشكلة الفقر.

١- واقع SSNs في مصر حتى عام ٢٠١٤:

شهد برنامج الحماية الاجتماعية والذي تمثل في برنامج الدعم السلعي تغييرات ملحوظة منذ أن بدأت مصر في تطبيق برنامج ERSAP في بداية التسعينات، حيث نص البرنامج على ضرورة تخفيض الدعم بسبب تأثيره السلبي المباشر على ميزانية الدولة. وبرغم ذلك تُعبر بيانات الجدول (١) عن زيادة نسبة الإنفاق على الدعم من الإنفاق العام خلال الفترة محل اهتمام الدراسة، حيث سجلت في أوائل التسعينات حوالي ٢٠% مقارنة بـ ٣٣% تقريباً في نهاية الفترة (وقد يرجع ذلك إلى دعم المواد البترولية كما سيتضح لاحقاً).

جدول (١)

تطور نسبة الإنفاق على الدعم / الإنفاق العام للفترة من ١٩٩٠: ٢٠١٤

البيان	١٩٩١/٩٠	١٩٩٥/٩٤	/٢٠٠٠ ٢٠٠١	٢٠٠٦/٢٠٠٥	/٢٠٠٩ ٢٠١٠	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥
نسبة الإنفاق على الدعم / الإنفاق العام	%٢٠٠٤	%٥٠٥	%٦	%١٨٠٤	%٣٠	%٣٣	%٣٣

المصدر: ج.م.ع. وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة.
ومن أبرز بنود ذلك الدعم الغذاء والطاقة والإنتاج. ونتعرض فيما يلي لأهم تلك التغيرات وكيفية تأثيرها على الفقر والفقراء.

أ- دعم الغذاء: يعتبر دعم الغذاء من البنود الأساسية في مصر منذ الأربعينيات، حيث كان يمثل البند الأساسي في تلك الفترة، واستمر ذلك حتى الثمانينات، واستحوذ على ١٤% من النفقات بالموازنة العامة للدولة، ولكنه تقلص إلى ٤% فقط منذ بداية التسعينات وتطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٧) وارتفع بعد ذلك قليلاً ليسجل ٦% بحلول عام ٢٠٠٠، واشتمل على خمسة عناصر رئيسية هي (رغيف الخبز- السكر- الدقيق البلدي- زيت الطعام- القمح). وبدايةً من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تم إضافة بنود أخرى للدعم مثل دعم المواد البترولية، والذي استحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الدعم تخطت ٦٠% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تقريباً، في حين بلغ نصيب دعم الغذاء ١٨% فقط من الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠١٣/٢٠١٤ (وزارة التموين، ٢٠١٥).

ب- دعم الطاقة: استحوذ دعم الطاقة في مصر وحده على أكثر من ٦٠% من إجمالي الدعم، وزادت قيمته من ٤٢ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ١٢٠ مليار جنيه و١٣٤ مليار جنيه في ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٤/٢٠١٣ على الترتيب. واستحوذ الديزل والبوتان وحدهما على أكثر من ٦٠% من هذا الدعم، ونسبة كبيرة من دعم الديزل توجه للمواصلات والسياحة والزراعة، في حين أن نسبة كبيرة من الغاز الطبيعي تُخصص للطاقة والصناعات كثيفة الطاقة (وزارة المالية المصرية، سنوات مختلفة).

وتُعتبر بيانات الجدول (٢) عن التوزيع القطاعي لدعم الطاقة وأن نسبة كبيرة منه يتم توجيهها لقطاعات إنتاجية وليس لقطاع العائلات (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،

(٢٠٠٨)، بما يساهم بشكل أو بآخر في تدهور أوضاع الفقراء، حيث لا يصب دعم الطاقة في مصلحتهم ويحتاج إلى تعديلات بدأت الحكومة بالفعل في تنفيذها في يوليو ٢٠١٤. حيث خفضت دعم الطاقة بنسبة ٣٠%، بما يعادل ٢% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (نجلاء الإهوانى، ٢٠١٥)، مع التوجه نحو تخفيض تدريجي لدعم الطاقة من خلال تعديل الأسعار، ليسجل ٣% و ٣,٣% و ٢,٨% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ علي الترتيب. إلي أن تم رفع الدعم عن المنتجات البترولية في ٥ يونيو ٢٠١٩.

جدول (٢): التوزيع القطاعي لدعم الطاقة في مصر (٢٠٠٦/٢٠٠٧)

القطاع	توزيع دعم المنتجات البترولية	توزيع دعم الغاز الطبيعي
النقل	٢٧,١%	١%
الصناعة	٢٠,٧%	٢٩%
الكهرباء	١٠,٧%	٥٨,٢%
العائلي	١٣,٣%	١,٨%

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. "خريطة دعم استهلاك البترول في العالم: أين تقع مصر؟"، تقرير رقم ٢٠٠٨، ١٩.

ج- دعم الإنتاج: وبجانب دعم النفط والغذاء يُمثل دعم الإنتاج بنداً مهماً من بنود الدعم، والتي بلغت قيمتها أكثر من ٧ مليار جنيه في ٢٠١٣/٢٠١٤. ويهدف لدعم عملية الإنتاج بدلاً من توجيهه للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تواجه المستهلك، أو توفير الخدمات الصحية والتعليمية له بشكل أفضل. ويتم توجيه الجزء الأكبر من دعم الإنتاج لصندوق دعم الصادرات وفقاً للقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢، والذي بلغت قيمته في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٤,٤ مليار جنيه مقارنةً ب ٩,١ مليار جنيه في ٢٠٠٥/٢٠٠٦. إلا أنه انخفض في ٢٠١٢/٢٠١٣ ليبلغ ١,٣ مليار جنيه. ومن الملاحظ وجود بند تحت مسمى بنود دعم أخرى تبلغ قيمته من إجمالي الدعم ٩,٤ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢، وارتفعت إلى ٦,١٣ مليار جنيه في ٢٠١٣/٢٠١٤ (وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة، سنوات مختلفة).

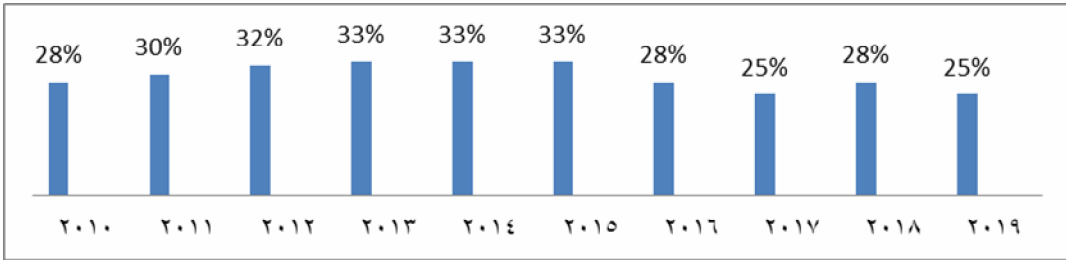
٢- ملامح SSNs في مصر منذ ٢٠١٤ وحتى الآن:

شهدت مصر خلال الفترة التي تلت الربيع العربي وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تحولات سياسية وتحديات هيكلية، ترتب عليها انخفاض في تدفقات النقد الأجنبي، تباطؤ النمو، انخفاض حاد في إيرادات السياحة، علاوة علي العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع مخصصات الأجور وارتفاع الدين العام. لذلك أعلنت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٤ عن

تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاندماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام. ومن أهم الركائز الأساسية لهذا البرنامج الدمج المالي، تحسين مناخ الأعمال لتعزيز النمو الشامل، اعتماد نظام سعر صرف مرن (World Bank, 2015).

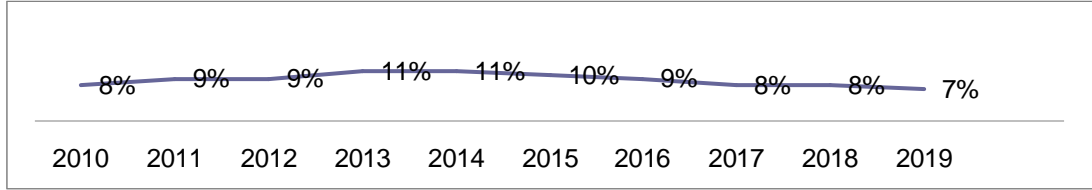
ونتيجة لتلك الإجراءات وما قد يتبعها من تبعات سلبية علي الفئات الضعيفة والهشة اتجهت الحكومة إلى تقوية SSNs لتوجيه الدعم اللازم لهذه الفئات وإخراجها من دائرة الفقر وتمكينها اقتصاديا. ومن أهم هذه السياسات التحول من الدعم السلبي إلى النقدي من خلال الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة واستخدام جزء من الوفورات المتحققة في زيادة التمويل الموجه إلى تقوية SSN. وبلغ إجمالي إنفاق الحكومة على الدعم والمزايا الاجتماعية في إطار SSNs خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ حوالي ١,٣ تريليون جنيه. ويعبر الشكل (١) عن نسبة الإنفاق علي SSNs كنسبة من الإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٩. والتي بلغت ٣٣% وهو أعلى معدل لها في أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كما يوضح الشكل (٢) عن تسجيل نسبة الإنفاق علي SSNs كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدل لها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ والذي بلغ ١١%، وسجل ٧% وهو أدنى معدل له خلال الفترة عام ٢٠١٩. وبذلك بلغ معدل النمو للإنفاق علي SSNs اعلي معدل له عام ٢٠١٨ هو ٣١%، في حين سجل أدنى معدل نمو خلال الفترة عام ٢٠١٦ وهو (٣-)%، ويعبر الشكل (٣) عن ذلك.

شكل رقم (١) نسبة الإنفاق علي SSNs في مصر كنسبة من الإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١٩



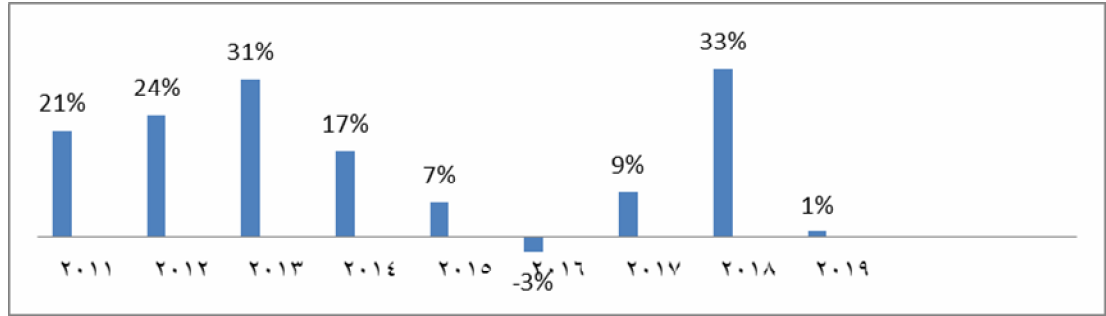
المصدر: صندوق النقد العربي، (٢٠١٩)، "نافذة علي طريق الإصلاح: إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، ص ٣٣.

شكل (٢) الإنفاق علي SSNs كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٠.



المصدر: صندوق النقد العربي، (٢٠١٩)، "نافذة علي طريق الإصلاح: إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، ص ٣٣.

شكل (٣): معدل نمو الإنفاق على SSNs في مصر خلال الفترة ٢٠١٩:٢٠١١.



المصدر: صندوق النقد العربي، (٢٠١٩)، "نافذة علي طريق الإصلاح: إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، ص ٣٣.

وأهم البرامج التي تتضمنها SSNs ما يلي:

أ- الدعم النقدي (برنامج تكافل وكرامة) (وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، ٢٠٢٠): هو آلية لتقديم الدعم النقدي المشروط للأسر المستحقة، تم إطلاقها عام ٢٠١٥ لحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً خاصة في ظل تنفيذ الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩). وبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من هذه البرامج ٣,٦ مليون أسرة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. ويبلغ حجم الإنفاق الكلي على الدعم النقدي ١٧,٥ مليار جنيه بواقع ١٢ مليار جنيه لبرنامجي تكافل وكرامة و ٥,٥ مليار جنيه لمعاش الضمان الاجتماعي (وتم ضم المستحقين له لبرنامجي تكافل وكرامة في ٢٠١٩).

- برنامج تكافل: يهدف إلي تعزيز مستويات الحصول على التعليم من خلال تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة (لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة من مرحلة الحضانه وحتى مرحلة الثانوية العامة للمساعدة في استمرارهم في العملية التعليمية)، بشرط

انتظام الأطفال في المدارس بنسبة لا تقل عن ٨٠% من أيام الدراسة الفعلية. كما يهدف إلي تعزيز نفاذ المواطنين إلى الخدمات الصحية عبر تقديم دعم نقدي للأسر التي لديها أطفال قبل سن المدرسة) اقل من ٦ سنوات (وللأمهات الحوامل بشرط أن تلتزم الأسرة بالاستفادة من برامج الرعاية الصحية التي تضعها وزارة الصحة من حيث متابعة الحمل للأمهات، والتقييد ببرامج التطعيمات الصحية والوقائية للأطفال حديثي الولادة الأقل من ٦ سنوات بحد أقصى ثلاث أطفال للأسرة الواحدة. وبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج ١,٩٢ مليون أسرة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

برنامج كرامة: يتم من خلاله تقديم التحويلات النقدية الخاصة لفئتي كبار السن فوق ٦٥ عاماً غير القادرين على العمل وذوي الاحتياجات الخاصة. ويُشترط لكبار السن فوق ٦٥ عاماً ألا يكون للأسرة دخل ثابت مثل المعاشات التأمينية أو معاش الضمان الاجتماعي. كما يُشترط لذوي الاحتياجات الخاصة عدم تمكنهم من العمل وإثبات ذلك من خلال تقديم شهادة طبية معتمدة من قبل وزارة الصحة. وتم مؤخراً رفع القيمة المقررة للدعم النقدي الشهري المُخصص لهذا البرنامج ليصل إلي ٤٥٠ جنيهاً شهرياً للفرد. وبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج ٢٩١ ألف أسرة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

ب- برنامج دعم السلع التموينية ونقاط الخبز: يستهدف خفض معدلات الفقر وتوفير السلع والمواد الغذائية الأساسية، والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً وذلك جنباً إلى جنب مع تحسين جودة السلع التموينية المختلفة. وتغطي منظومة دعم الخبز حوالي ٦٥,٣ مليون مستفيد، في حين يبلغ عدد المستفيدين من منظومة دعم البطاقات التموينية نحو ٦٣,٥ مليون مستفيد (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠٢٠).

وفي أغسطس ٢٠١٤ أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية عن تعديلات في اللوائح المنظمة لإنتاج الخبز البلدي، بهدف الحد من التسرب في الدعم المخصص له. حيث تم إلغاء حصص المخازن في الدقيق البلدي، وتقوم تلك المخازن بشرائه بأسعار السوق. في حين تقوم الحكومة بتغطية تكاليف الإنتاج كافةً للخبز عن طريق ودائع نقدية مباشرة في الحسابات المصرفية للمخازن يومياً. كما تم قصر شراء ذلك الخبز على أصحاب بطاقات التموين، ويحق لكل عضو مسجل في تلك البطاقة الحصول على ١٥٠ رغيفاً شهرياً. ويمكن صرف سلع أخرى مدعومة ببرنامج بطاقات التموين دون حد أقصى وخلال

العشرة أيام الأولى من الشهر التالي عوضاً عن حصص الخبز البلدي غير المستخدمة. ويُمثل هذا التغيير خطوة في اتجاه دمج برنامجي الخبز البلدي وبطاقات التموين المنفصلين عادة والسماح للمستفيدين باختيار السلع التي تتوافق بشكل أفضل مع احتياجاتهم (أوليفيه أكر وآخرون، ٢٠١٥). وفيما يتعلق بدعم السلع التموينية، فقد تم زيادة الدعم المادي للفرد في البطاقة التموينية في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٥٠ جنيهاً مقارنةً ب ٢١ و١٥ جنيهاً في السنوات السابقة. وتم تمويل برنامج دعم السلع التموينية ونقاط الخبز بحوالي ٨٦,٢ مليار جنيه و٨٤,٥ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ و٢٠٢٠/٢٠٢١ علي الترتيب (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠٢٠).

ج- نظام التأمين الصحي الشامل الجديد (البنك الدولي، ٢٠١٩): يتم تنفيذه بالتعاون بين وزارة الصحة والسكان، وزارة المالية، هيئة التأمين الصحي الشامل، هيئة الرعاية الصحية، هيئة الاعتماد والرقابة، علاوة علي برامج SSNs الأخرى. ويتم تمويل البرنامج عن طريق تحمل الدولة لاشتراكات غير القادرين في منظومة التأمين الصحي بواقع ٣٠% من السكان، وتمتد بذلك منظومة التأمين الصحي لتشمل كافة السكان بهدف تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، ومد مظلة الحماية التأمينية لتشمل كافة المواطنين في نظام متكامل يقدم خدمات صحية جيدة. كما يقل اعتماد النظام الجديد على الخزنة العامة تدريجياً ويصبح نظاماً قائماً لمدة ١٥ عاماً حتى ٢٠٣٢. وبداية تطبيق النظام الجديد في المحافظات الأكثر جاهزية من حيث البنية التحتية مع العمل على تحسين البنية التحتية لمحافظات المراحل التالية.

وأهم أهداف هذا البرنامج:

- تطبيق منظومة صحية موحدة شاملة جديدة أكثر فاعلية، لضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين المصريين بما يُحقق مبدأ التكافل الاجتماعي.
- إعادة توجيه موارد الدولة لتمويل اشتراكات غير القادرين كمستفيدين من النظام الجديد.

د- برنامج التغذية المدرسية: يُعد ركيزة أساسية ل SSNs بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بهدف تحقيق نظام تعليمي فعال علاوة علي سد الاحتياجات الغذائية والصحية للطلاب، لزيادة مستوي تركيزهم وقدرتهم على التحصيل العلمي، علاوة على تحفيز الأسر لتسجيل أبنائهم وانتظامهم بالمدارس. ويستهدف البرنامج ١٢ مليون تلميذ من مختلف المراحل التعليمية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩).

هـ- برنامج دعم الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، صفحة ٣٦). برنامج تبنته الحكومة عام ٢٠١٤ لتوفير المسكن الصحي والملائم واللائق لشريحة محدودي الدخل والشباب وفقاً للدستور المصري لعام ٢٠١٤ الذي نص علي ضرورة أن تكفل الدولة للمواطنين الحق في السكن الملائم بما يحفظ الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. وبلغ حجم الإنفاق على البرنامج حوالي ١٥ مليار جنيه للعام المالي (٢٠١٨/٢٠١٩)، وتشرف عليه وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. ويوفر البرنامج وحدات سكنية لمحدودي الدخل والشباب بسعر يقل عن السعر السوقي، وتتراوح قيمة الدعم الحالية من ٥:٤٠ ألف جنيه بفترة سداد تصل إلى ٢٠ عاماً. وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي مليون مصري وفقاً لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري خلال الفترة الماضية.

و- مبادرة حياة كريمة (خريطة مشروعات مصر، " مبادرة حياة كريمة).

- مبادرة أطلقتها الدولة لتحسين جودة الحياة للقرى الأكثر احتياجاً خاصة في صعيد مصر، وتم تخصيص ١٠٣ مليار جنيه لذلك وتوفير كافة المرافق والخدمات والأنشطة.
 - تم تطوير ١٤٣ قرية موزعة على ١١ محافظة منها ٧ محافظات بالوجه القبلي. واستفاد من المبادرة ٣ مليون أسرة (حوالي ١٥ مليون فرد).
- ٣- الإصلاحات الحكومية لتنفيذ SSNs (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، صفحة ٤٣، (٤٤):

أ- إصلاحات تشريعية:

- قرار رئيس مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل المبالغ المستحقة للأسر المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية (المعاش الضماني سابقاً) اعتباراً من يناير ٢٠١٤.
- إقرار حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المادة ٨١ من الدستور المصري ٢٠١٤.
- قانون التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، لتنظيم عمل ٨٠٠ جمعية أهلية.
- قرار رئيس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥ بالدعم النقدي المشروط للأسر الفقيرة والفئات الأولى بالرعاية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥ بمنح معاش استثنائي للأسر الشهداء والمصابين المدنيين في الأعمال الإرهابية وتعديلاته.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن استحداث برامج دعم نقدي لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.
 - وضع حد أدنى للمعاشات لا يقل عن ٥٠٠ جنيه، ويحد أدنى للزيادة ١٢٥ جنهما مصرياً في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، استفاد منه حوالي ٣ مليون مستفيد.
 - قرار رئيس الوزراء لعام ٢٠١٧ بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة برامج التغذية المدرسية لطلاب المدارس الحكومية.
 - قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لعام ٢٠١٨.
 - قانون الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ لكفالة الحقوق المتكاملة لهم ودمجهم بالمجتمع.
- ب- إصلاحات مؤسسية:
- إنشاء كيانات محلية "لجان مسائلة مجتمعية" تحت إشراف إدارات المتابعة بالمديريات والإداريات الاجتماعية للمساهمة في تحديد المستحقين وتنقيح البيانات والمساهمة في نشر الوعي حول شروط الحصول على الدعم النقدي بهدف تحسين مستويات الصحة والتعليم.
 - استخدام بطاقة صرف ذكية لجميع المستحقين لتطبيق عمليات الشمول المالي لجميع الفئات.
 - حوسبة منظومة استخراج شهادات الاستحقاق الطبي المطلوبة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على الدعم النقدي وذلك للقضاء على إمكانية تدليس البيانات وأي ممارسات أخرى غير سليمة.
 - تدريب ١٢ ألف أخصائي اجتماعي وإداري بمديريات التضامن الاجتماعي المختلفة و ١٠ آلاف باحث اجتماعي مستقل لجمع البيانات من الأسر وتطبيق البحوث الميدانية.
- ج- إصلاحات مالية:
- توفير الموارد المالية اللازمة لدعم تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، حيث تم زيادة الموازنة المخصصة لبرامج الدعم النقدي في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٢٥٠% مقارنةً بعام ٢٠١٥/٢٠١٦.

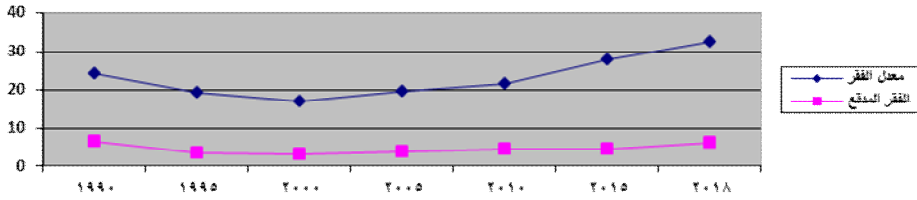
- خفض الدعم على المنتجات البترولية والكهرباء وغيرها من المنتجات.
 - زيادة الموازنة المخصصة للدعم النقدي.
 - زيادة الضرائب على بعض السلع غير الأساسية.
- ٤- جهود الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا من خلال برامج SSNs (محرم صالح الحداد وآخرون، ٢٠٢٠، صفحة ١٠:١٢): سعت وزارة التضامن الاجتماعي للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا وذلك من خلال مجموعة من السياسات و الإجراءات منها:
- أ- السياسات:
- مد شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل أعداداً إضافية من الأسر الأكثر فقراً والفئات الأولى بالرعاية والأكثر عُرضة للتأثر بالأزمة، ومثال على هذه الفئات العاملين في القطاع غير الرسمي والمسنين وأصحاب المعاشات والأطفال فاقدى الرعاية الاجتماعية والسيدات المعرضات للخطر وذوي الإعاقة وسكان المناطق العشوائية والريفية والنائية.
 - تأمين صرف المعاشات وميكنة عمليات الصرف والمساهمة في تغطية القرى المعزولة بالتغذية اللازمة وأدوات التعقيم والنظافة، والتوسع في حملات التوعية المجتمعية خاصةً في المناطق الريفية والعشوائية.
 - ميكنة عمليات الاستعلام والتظلم للأسر المستفيدة تحت مظلة برامج الدعم النقدي.
 - تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية لبدء برامج ابتكارية للتوسع في المشروعات الغذائية والإنتاج الحيواني لتأمين الحد الأدنى للغذاء للأسر ومشروعات سلاسل القيمة التي يمكن أن تفتح فرص عمل من المنزل للنساء والشباب حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج.
- ب- الإجراءات:
- جمع البيانات اللازمة عن العمالة غير المنتظمة وإنشاء قاعدة بيانات للتوسع في تغطية تلك الفئات بمظلة الحماية التأمينية خاصةً في تلك الظروف.
 - التنسيق مع الوزارات المعنية والجمعيات الأهلية في تجهيز أماكن العزل الطبي.
 - تعقيم وتأمين مؤسسات الرعاية وإمدادها بسبل النظافة والتعقيم اللازمة وخاصةً مؤسسات المسنين، وتنظيم صرف المعاشات دون تكديس.

ثالثاً: الملامح الأساسية لظاهرة الفقر وتطورها في مصر:

يستعرض هذا الجزء تطور معدلات الفقر وأوضاع الفقراء في مصر خلال الفترة المعنية، ومحاولة الإجابة علي التساؤل إلي أي مدي ساهمت SSNs في علاج مشكلة الفقر في مصر.

١- تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (٢٠١٩:١٩٩٠): حيث شهدت تغيرات ملحوظة في معدلات الفقر في مصر، وتشير البيانات في شكل (٤) إلى انخفاض تلك المعدلات في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لتُسجل ١٩,٤% و ١٦,٧٤% على الترتيب، مقارنةً ب ٢٤,١٨% عند بداية الفترة في ١٩٩٠. ولكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى في الأعوام التالية لتُسجل ٢٧,٨% و ٣٢,٥% في أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٨ علي الترتيب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة). كما يُعبر الشكل كذلك عن ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر في ٢٠١٨ ليصل إلى ٦,٢% مقارنة ب ٢,٩٧% و ٤,٤% في ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ علي الترتيب، واقتربه بذلك من معدله في ١٩٩٠ والذي سجل ٦,٥٤%. مع ملاحظة انخفاضه إلى أدنى معدل له خلال فترة الدراسة إلى ٢,٩٧% عام ٢٠٠٠.

شكل (٤) تطور معدلات الفقر في مصر للفترة من (١٩٩٠:٢٠١٨) (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة

٢- التوزيع الجغرافي للفقراء في مصر: شهدت فترة التسعينات ارتفاع معدلات الفقر بالريف مقارنةً بالحضر حيث أن ٦٣% من الفقراء يعيشون في الريف (Gaurav Datt, et al., 1998). ورغم انخفاض معدلات الفقر في ريف الوجه القبلي مؤخراً، حيث سجلت ٥٦,٧% و ٥٢% في أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٨ علي الترتيب، إلا أنها لا زالت نسبياً مرتفعة مقارنة ب ٢٧,٤% و ٣٧,٤% في حضر الوجه القبلي أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٨ علي الترتيب. وتُعتبر أسيوط وسوهاج والأقصر أكثر محافظات الوجه القبلي تركيزاً للفقر بنسبة ٦٦,٧% و ٥٩,٦% و ٥٥,٣% علي الترتيب في ٢٠١٨. وكذلك تُسجل نسبة الفقراء بريف الوجه البحري ١٩,٧% و ٢٧,٢% في ٢٠١٥ و ٢٠١٨ علي الترتيب مقابل ٩,٦٧% و ١٤,٣١%

في حضر الوجه البحري في نفس الفترة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة).

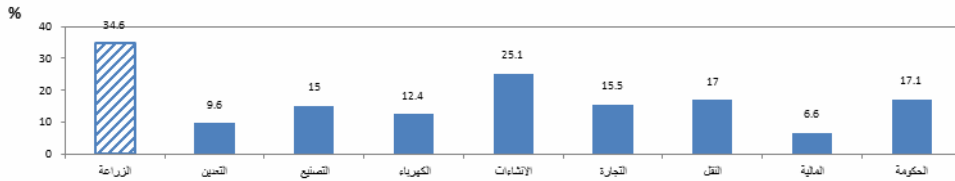
٣- خصائص الفقراء في مصر: يتسم الفقراء في مصر بعدة خصائص منها:

أ- انخفاض مستوى التعليم: يرتبط مستوى تعليم عائل الأسرة في مصر سلباً مع مستوى الدخل، وأوضحت البيانات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١١). أن أكثر من ٦١% من الفقراء يعيشون في أسر عائلها أمي، بالمقارنة ب ١% فقط من الأسر الفقيرة حصل عائلها على التعليم الجامعي. فالغالبية العظمى من فقراء الحضر والريف إما نالوا قدرًا ضئيلاً من التعليم أو لم يتعلموا إطلاقاً. ويكون ذلك أكثر وضوحاً بين الإناث عن الذكور، حيث تصل نسبة الأمية بين النساء المعيلات ٨٥,٣% مقابل ٤٨% للرجال المعيلين لأسر.

ب- مصادر دخل الفقراء: تُعتبر الأجور هي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للفقراء، وتصل نسبتها إلى ٤٢,٩% من إجمالي الدخل (المرجع السابق، ص ٢٠:٢٢)

ج- طبيعة النشاط الاقتصادي: يتركز الفقر في قطاع الزراعة ويعيش أكثر من ٨٠% من السكان الذين يعانون من فقر مدقع في المناطق الريفية. وبصورة عامة، يبلغ معدل الفقر في قطاع الزراعة أكثر من الثلث (٣٤,٦%)، وهو معدل يزيد عن معدلات الفقر في القطاعات الأخرى شكل (٥). ويرتبط الفقر في الريف في مصر غالباً بحيازات الأراضي الصغيرة، حيث يمتلك ٨١% من الفلاحين أقل من ثلاثة أفدنة (البنك الدولي، ٢٠١٤، صفحة ٤).

شكل (٥) :: تركيز الفقر وفقاً للقطاعات الاقتصادية (%)



المصدر: البنك الدولي، "مشروع تمويل المناطق الريفية بمصر"، وثيقة معلومات المشروع، ٢٠١٤، ص ٤

وبعد استعراض ملامح SSNs وظاهرة الفقر في مصر وتطورها يمكننا استنتاج ما يلي:

١- شهدت الفترة محل اهتمام الدراسة زيادة معدلات الفقر، وذلك لعوامل عديدة منها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (وزارة التخطيط المصرية، ٢٠٢٠)، حيث سجلت ١٦,٧% عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ مقارنةً ب ٣٢,٥% في ٢٠١٨، أي سجلت الضعف في أقل من عشرين عاماً.

٢- رغم الانتقادات الموجهة نحو منظومة الدعم في مصر- والتي حاولت الحكومات المتتالية التقليل منها- إلا أنها ساهمت في الحد من زيادة الفقر بشكل كبير، والتي من المتوقع لها تخطى نسبة ٣٥% في حالة إلغاء دعم الغذاء (البنك الدولي، ٢٠١٥). كما أنه يساعد على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي بالرغم من اتسامه بانخفاض الكفاءة الاقتصادية (أمنية حلمي، ٢٠٠٦، صفحة ٧)

٣- رغم إصلاحات وتعديلات SSNs مؤخراً في مصر لتخفيف السلبات التي قد تنتج عن برامج الإصلاح الاقتصادي، واستفادة عدداً كبيراً من الفقراء منها إلا أن معدلات الفقرزادت، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها (هبة الليثي، ٢٠١٩):

- غياب منظومة للتنمية الحقيقية تهتم بالتنمية البشرية وتعمل على تحسين ظروف المواطنين، للخروج من براثن دائرة الفقر.
- قرارات رفع أسعار الكهرباء وفرض ضريبة القيمة المضافة، حيث أنه مع ثبات قيمة الرواتب التي يتقاضاها المصريون وارتفاع الأسعار بنسبة ١٥% فقط وليس أكثر سترتفع معدلات الفقر لتسجل ٣٥%.
- القرارات الاقتصادية الأخيرة للحكومة برفع سعر البنزين بنحو ٣٠%، وتعويم الجنيه، والذي أدى إلى رفع سعر الدولار مقابل الجنيه بنحو الضعف، وارتفاع كل تكاليف المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي سيتواصل ارتفاع نسبة الفقر.
- انخفاض مستوي التعليم حيث أن مستوى التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، وتتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع معدل التعليم، وكما سبقت الإشارة فإن ثلث الفقراء في مصر أميون، ولم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء في مصر بنسبة ٦٦% إلا على التعليم الابتدائي على الأكثر، وعلى النقيض فإن ٢,٧% فقط من الفقراء حاصلون على التعليم الجامعي فأكثر.

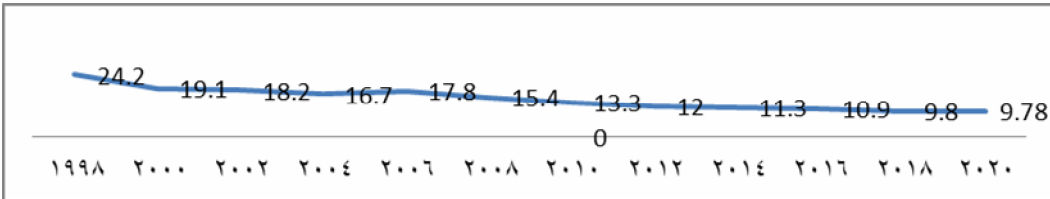
رابعاً: تجارب الدول:

يستعرض هذا الجزء تجارب دولتي اندونيسيا وبنجلاديش¹ في تطبيق SSNs، وذلك بهدف الاستفادة منها في الحالة المصرية.

١- تجربة اندونيسيا: تقع اندونيسيا في جنوب شرق آسيا وتضم ١٧٥٠٨ جزيرة، وهي رابع دولة من حيث عدد السكان البالغ عددهم أكثر من ٢٧٠ مليون نسمة في ٢٠١٩ (Population, total – Indonesia, 2020). وتتسم بوجود التنوع العرقي، حيث تضم حوالي ٣٠٠ مجموعة عرقية، و٧٤٢ لغة مختلفة. وعانت اندونيسيا خلال تاريخها من السيطرة الاستعمارية الهولندية وحكم الدكتاتورية، علاوة على الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وموجات المد المدمرة (التوسونامي) (U Mulà, I. and Tilbury, (D., 2011).

وتُعتبر اندونيسيا واحدة من البلدان النامية ذات معدل الفقر المرتفع للغاية، حيث واجهت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٩٨، وسجل معدل الفقر ٢٤,٢% وبلغ عدد السكان تحت خط الفقر ٤٩,٥ مليون فرد. لذلك بدأت الحكومة في تطبيق برامج SSNs لمعالجة ذلك الوضع، حيث تنص المادة رقم ٣٤ من دستور اندونيسيا ١٩٤٥ على أن تعمل الدولة على تعزيز نظام الضمان الاجتماعي لجميع الأفراد وتمكين الضعفاء وغير القادرين على ذلك وفقاً لكرامة الإنسان. وكذلك تفعيلاً لمبدأ مهاتير محمد الذي أعلنه في ١٩٩٩ وهو "يمكن قياس تقدم أي بلد بناءً على نوعية حياة المجتمع التي تزيد من التنمية المستدامة". ونجحت بالفعل تلك البرامج – كما يوضح الشكل (٦) - في تخفيض معدل الفقر ليسجل ٩,٨% و٩,٧٨% في أعوام ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. علي الترتيب (the Central Statistical Agency (BPS) indonesia, 2020

شكل (٦): تطور معدلات الفقر في اندونيسيا خلال الفترة ١٩٩٨: ٢٠٢٠.



Source: The World Bank(WDI)," Poverty headcount ratio at

¹ - تم اختيار تجربتي اندونيسيا وبنجلاديش لنجاحهما في تخفيض معدلات الفقر لديهما من خلال SSNs

national poverty lines (%of population – Indonesia- data",
https://data.worldbank.org/indicator/

وأهم مكونات برامج SSNs في اندونيسيا:

▪ الرعاية الصحية المجانية (Sumarto, S.et al., 2005): بدأت الحكومة في تطبيقه للفقراء في ٢٠٠٥، بهدف توفير الخدمات الصحية والعلاج.

▪ التحويل النقدي (التحويل النقدي غير المشروط والتحويل النقدي المشروط) (Nazara, S.et al., 2013): يتم تنفيذه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم على النحو التالي:

• قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٥ منح نقدية غير مشروطة للفقراء من خلال عدة برامج هي (BLT / BLSM / PSKS)، لمساعدتهم في الحصول على الاحتياجات الأساسية ولحمايتهم من الآثار السلبية التي قد تنتج عن ارتفاع أسعار الوقود أو التضخم، ويستفيد منها حوالي ١٨,٥ مليون أسرة (Rozita, Arshad et al., 2014)

• برنامج تحويل نقدي مشروط هو عائلة الأمل (PKH)، بهدف لتقديم التغذية والرعاية الصحية والتعليمية. وبدأ تنفيذه في ٢٠٠٧، يستفيد منه حوالي ٢,٤ مليون أسرة. ويشمل الأسر التي تعول أطفال في المرحلة الابتدائية أو الثانوية والسيدات الحوامل (Nazara, S. et al., 2013). وكذلك برنامج لتقديم المساعدات المالية للطلبة الجامعيين ويستفيد منه حوالي ٩١ ألف طالب (Larasati, D., Howell, F., 2014).

▪ التعليم المجاني: تم تنفيذ هذا البرنامج (والذي يُعرف ب (BOS) من قبل وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٥ حتى الآن بهدف تحسين جودة التعليم. حيث توفر الحكومة المركزية أو المحلية المساعدات المالية في مراحل التعليم الإلزامي في حالة عجز ولي الأمر عن تحمل المصروفات الدراسية (Abdul Fatah, A., 2016, (p. 5: 7

▪ البرنامج الوطني لتمكين المجتمع (PNPM): تم تنفيذه من قبل وزارة التنمية الإقليمية عام ٢٠٠٧، لبناء البنية التحتية الاجتماعية والمادية في المقاطعات والقرى لتخفيف من حدة الفقر لساكني تلك المناطق (Irigoyen, N., 2017).

▪ برنامج الرخاء الاجتماعي للأطفال والإعاقة وكبار السن: هو عبارة عن تحويلات نقدية مشروطة خاصة للأطفال الذين يعانون من مشكلة اجتماعية، مثل الأطفال المعاقين، وأطفال الشوارع، وكذلك لكبار السن معدومي الدخل (, Binti Arshad , 2017).

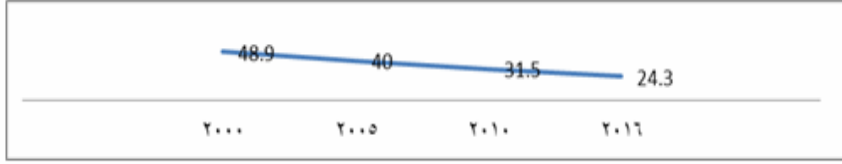
وبذلك ساهمت SSNs في تخفيض معدلات الفقر في اندونيسيا، إلا أنها تواجه بعض المشكلات منها (Binti Arshad , R., p. 104: 106):

- قصور قواعد البيانات، وعدم اشتغالها علي جميع الفقراء وقصور البنية التحتية التكنولوجية.
- تطبيق نمط محدد من المساعدات علي جميع المناطق رغم اختلاف الثقافة والاحتياجات.
- القصور في آليات حصول الفقراء علي المساعدات ومحدودية الأموال الموجهة لبرامج SSNs.

٢- تجربة بنجلاديش:

تقع جمهورية بنجلاديش الشعبية في الجهة الجنوبية الشرقية من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها ١٤٧,٥٧٠ كيلومتر مربع، ويُسجل عدد سكانها ١٦٥,٢٤٨,٥٧٣ نسمة في ٢٠٢٠، بما يعادل ١١,٢% من سكان العالم (Worldometer, Bangladesh 2020). وعانى اقتصاد بنجلاديش من إخفاقات عديدة في العقود الماضية، وبلغ معدل الفقر بها حوالي ٤٤% في التسعينات. إلا أنها حالياً من أكثر الدول التي حققت نجاحاً اقتصادياً، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة لإجمالي الناتج المحلي بلغت ٧,٨٦% و٨,١٥% في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ علي الترتيب (The World Bank, GDP growth (annual %) – Bangladesh). ونفذت الحكومات في بنجلاديش خلال العقود الماضية منذ حدوث المجاعة عام ١٩٧٤ عدداً كبيراً من برامج SSNs بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمات الوطنية والدولية-لمعالجة مشكلة الفقر، ويعبر الشكل (٧) عن انخفاض معدلات الفقر حيث سجلت ٢٤,٣% في ٢٠١٦ مقارنة ب ٤٨,٩% و ٤٠% عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠ علي الترتيب (The World Bank, " Poverty headcount (ratio at national poverty lines (% of population

شكل (٧): تطور معدلات الفقر في بنجلاديش خلال الفترة ٢٠١٦:٢٠٠٠



Source: The World Bank, "Poverty headcount ratio at national poverty lines(% of population)",

<https://data.worldbank.org/indicator/>

وخصصت الحكومة عام ٢٠١٩ ما يعادل ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ٣٧٢ مليار BDT¹ لتمويل تلك الشبكات (All-Kamal, M., et al). وأهم هذه البرامج ((The World Bank, (2019).

- أ- التحويلات النقدية غير المشروطة: ويتم توجيهها لدعم الفقراء من خلال:
 - علاوة الشيخوخة: يستفيد منها أكثر من ٤ مليون شخص (النساء أكبر من ٦٢ عاماً- الرجال أكبر من ٦٥ عاماً) ويحصلوا علي (6٥٠٠ BDT دولار) شهرياً
 - مخصصات الأرمال والمعدمت والمهملات: وتستفيد منها ١,٤ مليون سيدة وتحصل علي (6٥٠٠ BDT دولار) شهرياً.
 - علاوات للمعاقين المعسرین مالياً: يُشكل عدد المعاقين في بنجلاديش حوالي ٧% من إجمالي عدد السكان، وبدأ البرنامج عام ٢٠٠٦ ليستفيد منه ١٠٠ ألف معاق فقير بحصولهم علي (8,5٧٠٠ BDT دولار) شهرياً، وارتفع عدد المستفيدين حالياً ليصل إلى مليون معاق فقير.
 - تعويضات البطالة للفقراء: بدأ تنفيذه عام ٢٠١٠ بعد أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ويستفيد منه حوالي ٩٠٠ ألف مواطن بأجريومي قدره (2,5٢٠٠ BDT دولار).
 - إعانات التغذية للفقراء: تم تنفيذه بعد المجاعة التي شهدتها البلاد في ١٩٧٤ بالتعاون بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمي (WFP - The World Food Program). وقدم البرنامج تحويلاً شهرياً قدره ٣١,٢٥ كيلوجراماً من القمح لكل أسرة في الشهر

¹ - BDT: عملة بنجلاديش المحلية ويُطلق عليها التاكا البنجلاديشي.

لمدة عامين متتاليين، ويستمر حالياً في توفير تحويلات غذائية للفقراء أثناء الكوارث والاحتفالات الدينية الكبرى.

ب- التحويلات النقدية المشروطة: وذلك عبر مجموعة برامج يُطلق عليها (Jawtno) تهدف إلي حماية الطفولة وتنميتها، وذلك من خلال توفير الدعم للطفل خلال الفترة منذ بداية الحمل وحتى يبلغ عمره ١٠٠٠ يوم وسن الالتحاق بالمدرسة. ويحصل كل طفل مسجل بالبرنامج بطاقة Jawtno، ليحصل بها علي الدعم النقدي المخصص للرعاية الصحية والتغذية.

وبذلك نجد أن SSNs ساهمت في تخفيض معدلات الفقر في بنجلاديش، رغم أنها لا تغطي سوى ١٠% فقط من الفقراء (All-Kamal, M., Kumar Saha, C., 2014, pp. 203, 205). ويرجع ذلك إلي وجود بعض المشكلات منها:

- التمويل الثابت لجميع المناطق الجغرافية دون الأخذ في الاعتبار التفاوت في معدلات الفقر فيما بينها (Sharif, I. A., 2012).
- عدم الدقة في اختيار المستفيدين، حيث أن ٢٧% تقريباً من المستفيدين ليسوا فقراء علي الإطلاق (Ahmed, S. S., 2007).
- الاستهداف غير الفعال للفقراء، والتسرب لغير المستحقين- برنامج الغذاء- بما يعادل ١٦% من الإجمالي (Fiorillo, C., et al., 2009).
- انتشار الفساد والمحسوبية في تحديد المستفيدين من SSNs، وانخفاض القدرات الإدارية والمؤسسية (Khuda, B. E., 2011).
- عدم نجاح SSNs في معالجة الآثار السلبية أعقاب الكوارث بشكل كامل (Masud-All-Kamal, Md., 2012).

خامساً: الدروس المستفادة من تجريبي اندونيسيا وبنجلاديش:

- ١- أهمية الاستماع إلى الفقراء والمهمشين، وضرورة الحديث مع الفقراء وسؤالهم عن حلول أوضاعهم الاقتصادية المتدنية (المهدي، عالية، ٢٠١٩).
- ٢- تحديث قواعد البيانات بشكل دوري لتشمل جميع الفقراء وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.
- ٣- زيادة الأموال الموجهة لبرامج SSNs.

- ٤- محاربة الفساد والمحسوبية في تحديد المستفيدين من SSNs، وتطوير القدرات الإدارية والمؤسسية (Khuda, B. E., 2011, p. 87: 108).
- ٥- أهمية تحسين التعليم والصحة للقضاء على الفقر، حيث يؤديان إلى رفع مستوى معيشة الشخص الفقير. حيث أن برامج الدعم النقدي التي تُمنح للفقراء تصبح «مجرد مسكنات»، إذا لم تتضمن منح المحتاجين تعليماً جيداً ورعايةً صحية جيدة (الليثي، هبة، ٢٠١٩).
- ٦- ضرورة العمل علي وصول الدعم إلي مستحقيه، حيث أظهر بحث الدخل والإنفاق في ٢٠١٥ أن ٧٧% من أغنى ١٠% من السكان في مصر لديهم بطاقات تموينية، مما يعني أن هذه الفئة غير المحتاجة تُحمل الموازنة العامة للدولة أعباء، وأن جزءاً من الدعم يذهب بالفعل لفئات غير مستحقة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥).
- ٧- يجب أن تتبنى الدولة سياسة زراعية تشجع المزارعين على زرع بعض المحاصيل، بدلاً من استيرادها من الخارج، حيث تعاني مصر- علي سبيل المثال- من عدم وجود سياسة زراعية تقي الناس من التضخم المستورد الذي يأتي مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً، وأن نسبة كبيرة من ارتفاع الأسعار في مصر وزيادة معدلات التضخم، بسبب وجود احتكارات كبيرة في أغلب السلع.

أهم النتائج والتوصيات

- حاولت الدراسة تناول شبكات الأمان الاجتماعي في مصر، ومدى تأثيرها علي قضية الفقر والفقراء عبر الفترات الزمنية المختلفة، وخلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها مصر. وخلصت الدراسة لبعض النتائج منها:
- تساهم SSNs بشكل واضح في مكافحة الفقر، وتحظى باهتمام ملحوظ في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، بهدف تخفيف الآثار الناتجة عن إجراءات الإصلاحات المالية وضبط أوضاع الموازنات العامة، وكذلك تنفيذ برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي.
 - شهدت مصر خلال العقود الماضية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف معالجة مشكلات الاقتصاد المصري لذلك اتجهت الحكومة لتقوية SSNs وتوجيه الدعم اللازم للفئات الضعيفة والهشة وإخراجها من دائرة الفقر.

- نفذت الحكومة المصرية العديد من برامج SSNs مثل الدعم النقدي (تكافل وكرامة)، دعم السلع التموينية ونقاط الخبز، نظام التأمين الصحي الشامل الجديد، التغذية المدرسية، دعم الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل.
- أما علي مستوي مدي تحقق فروض الدراسة نلاحظ أن الحكومة المصرية نفذت العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتقوية SSNs وتحسين أداءها. إلا أن معدلات الفقر شهدت ارتفاع ملحوظ خلال الفترة المعنية حتى سجلت ٣٢,٥% في ٢٠١٨. ويعني ذلك وجود العديد من المعوقات التي يجب علاجها، لذلك توصي الدراسة بما يلي:

- العمل علي تحقيق تنمية حقيقية تهتم بالتنمية البشرية وتحسين ظروف المواطنين.
- الاهتمام بالتعليم والصحة لزيادة الوعي والتغلب علي الفقر.
- الاستماع إلى الفقراء والمهمشين.
- ضرورة تبني الدولة سياسة زراعية تشجع المزارعين على زرع بعض المحاصيل.
- كما توصلت الدراسة من خلال تجربتي اندونيسيا وبنجلاديش إلي أهمية تحديث قواعد البيانات بشكل دوري لتشمل جميع الفقراء، تطوير البنية التحتية التكنولوجية، محاربة الفساد والمحسوبية في تحديد المستفيدين من SSNs، وتطوير القدرات الإدارية والمؤسسية.
- من الصعوبات التي واجهت الباحث: اختلاف البيانات من مصدر لآخر وعدم التناسق بينها.

المراجع العربية:

- ١- البنك الدولي. (٢٠١٥). تقريراً بعنوان "بناء القدرة على التكيف وخلق الفرص". <http://www.worldbank.org/en>
- ٢- البنك الدولي. (٢٠١٩). دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر- وثيقة معلومات المشروع- مرحلة تحديد المفاهيم. البنك الدولي. وثيقة معلومات المشروع- مرحلة تحديد المفاهيم"، رقم التقرير: ١٢
- ٣- البنك الدولي. (٢٠١٩). شبكات الأمان الاجتماعي. <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/safetynets>
- ٤- البنك الدولي. (٢٠١٤). مشروع تمويل المناطق الريفية بمصر. وثيقة معلومات المشروع، أغسطس ٢٠١٤، ص ٤.

- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١١). دراسة بعنوان خصائص الفقراء في مصر.
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة.
- ٧- الحداد، محرم، إبراهيم، محمد. (٢٠٢٠). ثرائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعي بمصر- النداءات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري. جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، ص ٢.
- ٨- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (١٩٩٧). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا- الفقر في غربي آسيا: سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك، ١٩٩٧، ص٢.
- ٩- المعهد العربي للتخطيط. (٢٠١٩). علاقة شبكات الأمان الاجتماعي بسياسات الرعاية الاجتماعية حالات تطبيقية. رنامج تدريبي حول "سياسات الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، الفترة من ٦/٣٠ إلى ٤/٧/٢٠١٩" ص ٦.
- ١٠- المهدي، عالية. (٢٠١٩). أرقام الفقر الجديدة في مصر.. لماذا تزداد أعداد الفقراء؟، ندوة بمركز حلول للسياسات البديلة.. الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول علي الموقع ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠. <https://aps.aucegypt.edu/ar>
- ١١- أمنية حلمي. (٢٠٠٦). "الكفاءة والمساواة في سياسة الدعم في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص٧.
- ١٢- أوليفيه أكر وآخرون. (٢٠١٥). مواجهة التحدي: الإصلاح الأخير في منظومة دعم الغذاء في مصر".
- ١٣- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، <http://www.arabspatial.org>.
- ١٤- بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية (٢٠١٧). الدعم في مصر المشكلة والحل، ص ٤:٦.
- ١٥- خريطة مشروعات مصر، "مبادرة حياة كريمة". <https://egy-map.com/initiative>
- ١٦- صندوق النقد العربي. (٢٠١٩). نافذة علي طريق الاصلاح: اصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية.
- ١٧- محمد حسين باقر. (٢٠٠٧). قياس الفقر في التطبيق. للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك
- ١٨- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٨). خريطة دعم استهلاك البترول في العالم: أين تقع مصر، تقرير رقم ١٩، ٢٠٠٨.
- ١٩- نجلاء الإهواني. (٢٠١٥). تجربة مصرفي إصلاح منظومة دعم الطاقة". ندوة ازدواجية انخفاض أسعار النفط: نعمة أم أزمة اقتصادية، عقدها البنك الدولي على هامش اجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين، واشنطن.
- ٢٠- وزارة التخطيط المصرية. (٢٠٢٠). تصريحات وزيرة التخطيط علي هامش مؤتمر الاعلان عن نتائج بحث الدخل والإنفاق للعام.
- ٢١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠). بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للقضاء علي الفقر.
- ٢٢- جمهورية مصر العربية، وزارة التموين، "مؤتمر وزير التموين خالد حنفي، ١١/مايو/٢٠١٥).

- ٢٣-وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة.(سنوات مختلفة).
- ٢٤-وزارة المالية المصرية.(سنوات مختلفة). وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة، سنوات مختلفة.
- ٢٥-هبة الليثي.(٢٠١٩).رقام الفقر الجديدة في مصر.. لماذا تزداد أعداد الفقراء؟ ندوة بمركز حلول للسياسات البديلة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، اكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول علي الموقع ١٢ اكتوبر ٢٠٢٠. <https://aps.aucegypt.edu/>.
- ٢٦-وزارة التضامن الاجتماعي المصرية.(٢٠٢٠).تكافل وكرامة- تفاصيل البرنامج". جمهورية مصر العربية،

المراجع الأجنبية:

- 1- Abdul Fatah, A.,. (2016). The Impact of Bantuan Operasional Sekolah (BOS) Program: School Operational Assistance to the Household Expenditures in Education: A Case Study of Indonesia. MPA/MPP Capstone Projects, University of Kentucky,2016.
- 2-Ahmed, S. S. (2007). Social safety nets in Bangladesh. Background paper for Bangladesh poverty assessment. Mimeo(draft), Washington, DC: World Bank.
- 3- All-Kamal, M., Kumar Saha, C. (2014). Targeting Social Policy and Poverty Reduction: The Case of Social Safety Nets in Bangladesh. Poverty & Public Policy •, June 2014, pp,198: 202. <https://www.researchgate.net/publication/262773986>
- 4- Amartya Sen,. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press 1999, pp, 74:76.
- 5- Binti Arshad , R(2017)," Social Safety Nets To The Quality of Life in Indonesia. International Journal of Humanities & Social Science Studies (IJHSSS) Volume-III, Issue-V, March 2017, Page No. 96-108,,p,103
- 6- Devereux,S. (2002). Can Social Safety Nets Reduce Chronic Poverty. Development Policy Review, 2002,20(5):pp, 657- 675,.
- 7-El Laithy, H,. (2000). The gender Dimension of poverty in Egypt. Aback ground paper prepared for the Egyptian National Report on women, Egypt , 2000, P. 9.
- 8-Fiorillo, C., et al.,. (2009). Study of the first phase of the 100-Day Employment Generation Programme. National Food Policy Capacity Strengthening Program. Dhaka, Bangladesh: BRAC.
- 9- Gaurav Datt, et al.,. (1998). A Profile of Poverty in Egypt, 1997, Washington. International Food Policy Research Institute, FCND Discussion Paper No 49.
- 10-Gillion, C., et al.,. (2000). Social security pensions: Development and reform. Geneva: ILO.

- 11-Imane Helmy et al., (2019). REAPING THE HARVEST OF ECONOMIC REFORMS:. ECES-WP200-E (2019).
- 12-Irigoyen,N.,. (2017). Indonesia's Programme for Community Empowerment. (PNPM), Center For Public Impact, October 2017.<https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/indonesias-programme-community->
- 13-Jamaruddin et al., (2017) Social Safety Nets To The Quality of Life in Indonesia. International Journal of Humanities & Social Science Studies (IJHSS) V., III, Issue-V.
- 14-Khuda, B. E. (2011). Social safety net programmes in Bangladesh: A review. Bangladesh Development Studies, 34(2), 87–108.
- 15-Larasati, D., Howell, F.,. (2014). Bantuan Siswa Miskin (BSM): Indonesian Cash Transfer Programme for Poor Students. International Policy Centre for Inclusive Growth, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG).
- 16-mane Helmy, Hebatallah Ghonei*, Khalid Siddig, and Christian Richter mane Helmy, Mark R. Ran. (2020). Time to rethink the social safety ne. Mar 31, <https://www.stltoday.com/>.
- 17- Masud-All-Kamal, Md. (2012). Living with cyclone: coping and recovery strategies. (Unpublished master's thesis), Lund University, Sweden.
- 18-Michelle Adatoet et al.,. (2020). Linking Safety Nets, Social Protection, and Poverty. INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE.
- 19-Nazara, S. et al.,. (2013). PKH: the Indonesian Conditional Cash Transfer Program. Tim Nasional Percepatan Pembasmian Kemiskinan (TNP2K).
- 20-Nazara, S.et al.,. (2013). PKH: the Indonesian Conditional Cash Transfer Program. Tim Nasional Percepatan Pembasmian Kemiskinan (TNP2K)
- .21- Omar Faruque et al.,. (2014). How do social safety nets contribute to social inclusion in Bangladesh? BRAC Development Institute.
- 22- Paitoonpong , S.,et al.,. (2008). The meaning of “social safety nets. Journal of Asian Economics 19 (2008) 467–473.
- 23-Population, total – Indonesia. (2020). <https://data.worldbank.org/>
- 24- Rozita, Arshad et al.,. (2014). Empowering Women via Social Safety Nets and Service Delivery. Journal of Government and Developmen, University Utara Malaysia (JGD UUM), 10 (1),pp 183-200.

- 25-Sharif, I. A. (2012). Can proxy means testing improve the targeting performance of social safety nets in Bangladesh? *Bangladesh Development Studies*, 35(2), 1–43.
- 26-Srawooth Paitoonpong, et al.,. (2008). The meaning of "social safety nets". *Journal of Asian Economics* 19(5-6):467-473.
- 27- Sumarto, S.et al.,. (2005). Assessing the Impact of Indonesian Social Safety Net Programmes on Household Welfare and Poverty Dynamics. , *The European Journal of Development Research*, 17 (1), 155-177.
- 28-the Central Statistical Agency (BPS) indonesia. (2020). <https://www.neliti.com/badan-pusat-statistik?page,>
- 29-The policy studies institute. (1992). The definition and measurement of poverty", , D.H.S.S." *social security research*, London, 1992, PP. 87 – 94.
- 30- The World Bank, " Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population. <https://data.worldbank.org/country/bangladesh>)
- 31- The World Bank,(2019), social Safety Nets in Bangladesh Help Reduce Poverty and Improve Human Capital",. FEATURE STORY WWW.WORLDBANK.ORG/EN/NEWS.
- 32- U Mulà, I. and Tilbury, D.,. (2011). *National Journeys towards Education for Sustainable Development*. the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization , Paris, UNESCO, 2011., ISBN 978-92-3-104196.
- 33-World Bank Report. (1990). *World Development Report*. ; Oxford University Press, Oxford.
- 34-World Bank. (2015). *International Bank For Reconstruction And Development Project Appraisal Document On A Proposed Loan In The Amount Of USD400 Million To The Arab Republic Of Egypt For A Strengthening Social Safety Net Project*.
- 35- World Bank. (2018). *The State of Social Safety Nets*. World Bank.pp,5,6
- 36- Worldometer,Bangladesh Population(2020), <https://www.worldometers.info/>